

وغفلة كحيض لاسكرش يعني ان من اوقع الصلاة كالحيا او شيئا منها  
 في وقت الضرورة من غير عذر من الاعذار التي بيانا فانها  
 تكون اثم وان كان حذوا من الاعذار الكفر الاصلي او الطاري  
 بركة ومنها الصبا ومنع الاعمال الجوف والنوم والنفلة  
 اي النسان ومنها الحيض والنفاس فاذا اسلم الكافر وبلغ  
 الصبي او افاق المنهي او المجنون او استيقظ النائم او الناسي  
 او طهرت الحائض او النفس في الوقت الضروري او الصلاة  
 فيه من غير اثم لعدم سبب المختلف في غالبها وهو ما عدا الكفر  
 وكذا لا يقدر بما هو من سببه كالسكون فانه اذا افاق في  
 الوقت الضروري يودي الصلاة فيه مع الاثم اما اذا اقبل عليه  
 السكر غلبة كغير النائم فكالمجنون وانما عذر الطارح الكافر  
 نوعيا في الاسلام ففي حقيقة المان من الاثم ليس الكفر بل  
 الاسلام الذي عتبه كتحوله تعالى قل للذي كفر وان ينهوا  
 يقف لهم ما قد سلف والمعدور غير كافر يقدر له الطهر  
 يعني انما يقربه الادراك في حق ارباب الاعذار يقدر بعد  
 حصول الطهارة الا في حق الكافر لا تتناحذون بتزك الاسلام  
 مع تمكنه منه فيلزمه ما ادرك وقته من حين يسلم وسابه الادراك  
 ننتدم في قوله وتذكر الصبح فيه بركته والظهران والمشاف  
 بفضل ركعة عن الاولي فكأنه قال والركعة التي بها الادراك  
 تعتبر سنة الوقت لها مع تقدير الطهر الذي عذر غير كفو اما  
 الكفر فلا يندرج فيه طهر وفايدة التقدير السقوط وعدمه  
 والادراك وعدمه وان قل ادراكها فخرج الوقت  
 قضى الاخيرة يعني ان صاحب العذر المسقط عنه اذا زال  
 عذره

عذره وظن ادراك صلاة الظهر والمصر مثلا بان قدر خمس  
 ركعات فقل المزوب فصلي ركعة بعدتها من الظهر ففريت  
 الشمس فانه يتخى المص ويضيف الي هذه احزاب وتكون نافلة  
 وكذلك لو خرج الوقت بعد ان صلى ثلاث ركعات فانه باق  
 برابطة وتكون نافلة لانه قد بين انه انما يجب عليه الثانية  
 دون الاولى وان ظهر فاحرث او تبين عدم طهوريته  
 الما و ذكر ما يرتب فالنقاش لما قدم ان المفذور يقدر له  
 الطهر كانت مظنة سواك وهو حال يقدر ولو تكررت اجاب  
 انه لا يصور ذلك بصورتين من ذلك عذره وظن ادراك  
 الصلاة من واحد اهما وتظهر فاحرث غلبة او نسيانا او عمدا  
 قبل فعل ما ظنه او تبين له عدم طهوريته لما بان تبين كونه  
 مضافا ونجس اظن فيهما السماع الوقت للصلاة بطهارة  
 ثانية ما يبية او تراسة فلم يتم ظنه فخرج الوقت فالنقاش واجب  
 عليه علي حسب التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت  
 من طهارة ثانية وجمعهما صورة ثالثة تتأرجح في الحكم  
 وهي ما اذا ذكر من الغوايت ما يجب تقديمه على الحاضرة فاتي  
 به فخرج وقت الحاضرة فانحجب عليه الغوايت ايضا علي حسب  
 التقدير الاول ولا عبرة بما استغرق الوقت من الغوايت  
 وفاقا لابن القاسم في الطرفين وخلاف الموقوف للمجنون  
 وتصحيح بن الحاجب في الوسطي والمنازل الماصي بان الحاجب  
 يقول يبيد الطهارة وينظر كانه في الوقت ويصل عليه وذكر  
 القول في السامان بغير حجج من استقط عذر يحصل غير نوم  
 ونسيان المدرك يعني ان العذر المسقط اذا طوي في الوقت